في اتحاد تمارس داخله مشاركة متساوية في الحكم وتتمتع كل منها بحق النقض ·

٤ ـ صيغة الدولة الفدرالية ذات المقاطعات التي تتمتع باستقلال داخلي وتشارك في الحكم المركزي دون ان يكون لها حق النقض ، اذ ان المناصفة في التمثيل والتصويت باكثرية مزدوجة يعوضان ضمانات هذا الحق (٨) ·

وتبنى حزب الوطنيين الاحرار فكرة الكانتونات ، فدعا **الرئيس شمعون** الى تطبيقها على الطريقة السويسرية بحيث يكون لكل كانتون دستوره وجهاز حكمه · ولكن المحامي **موسى برتس** (وهو من المنظرين في الحزب) اقترح مشروعا ، عرضته صحيفة الحزب مع خرائط تفصيلية ، واسماه « المناطقية » ، تصل اللامركزية فيه الى درجة الكونفدرالية ، ليس بين الطوائف ، وانما بين المناطق الثلاث التي سيتكون منها لبنان الجديد (٩) ·

ونلاحظ ان كل حديث عن الكانتونات يقترن بالمثال السويسري ويتضمن رغبة عارمة في تحويل لبنان الى سويسرا شرقية ، او سويسرا الشرق · ويبدو ان اعجاب اليمين اللبناني بسويسرا له ما يبرره ، فهو نابع ، في الدرجة الاولى، من المركز الرفيع الذي تتبوأه سويسرا في مجال القدرة المالية والاقتصادية، فعلى رغم ضآلة مساحتها (٤١٫٢٩٥ كلم٢) ، وقلة سكانها (٦٫٤٣١٫٠٠٠) فانها تعتبر السوق المالي الاول في العالم ، والسوق العالمي الاول للذهب ، والسوق العالمي الاول لتثنيه التأمين Réassurance · وتأتي في المرتبة الثالثة في العالم من حيث القوة المالية ، وفي المرتبة الحادية عشرة من حيث القوة الصناعية · وهي مركز اقوى صناعة غذائية في العالم · والسويسريون هم الشعب الثاني الاكثر ثراء في الدنيا (١٠) · وفي بلادهم اكثر من اربعة الاف مصرف ، ففي مدينة لوغانو Lugano وحدها ، التي لا يزيد عدد سكانها على ٢٥ الف نسمة ، اكثر من ٣٠٠ مصرف ، وشركة مالية ، ووكالة استثمار ·

واعجاب اليمين اللبناني بالنظام السويسري ليس بالامر المستغرب ، لان اليمين ، انى كان ، يطمح الى تبني النظام السياسي والاقتصادي الذي يستطيع ان يحقق له اكبر قدر ممكن من الخدمات والتسهيلات ·

ويمكننا تلخيص الميزات البارزة التي يتسم بها النظام السويسري ، والتي تستهوي اهل اليمين في كل قطر وتجعلهم يتمنون نقل التجربة السويسرية الى اوطانهم ، بالامور الاربعة التالية :

١ ـ المركز المالي والمصرفي الحر الذي تتمتع به سويسرا ·